الخيار النووي العربي
دراسة في ضوء التجارب الأخرى (إيران وكوريا الشمالية)

الدكتور

ستار جبار علاي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

الخيار النووي العربي: دراسة في ضوء التجارب الأخرى (إيران وكوريا الشمالية)

أ.م. د ستار جبار علاي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

مستخلص

ان اختلاف الرؤى بين الدول العربية ليس فقط في المجال النووي، بل في مجالات عديدة، قد افقدها القدرة التفاوضية السياسية اللازمة تجاه اسرائيل، وحتى على مستوى المحافل الدولية وفي الوقت نفسه، اضاف لا إسرائيل وزناً أكبر في هذا المجال وعلى الرغم من التنازلات السياسية العديدة والمتنوعة التي قدمتها البلدان العربية لإسرائيل، فقد تبين فشل المدخل السياسي – الدبلوماسي العربي في التوصل الى اقناع اسرائيل بمراجعة سياستها النووية والانضمام الى اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية فاذا كان السلاح النووي عامل عدم الاستقرار، فهو في الوقت نفسه في حالات معينة عامل استقرار ، وهذا ما ينطبق عل منطقة الشرق الاوسط .

الكلمات المفتاحية

(الخيار النووي العربي، إيران، كوريا الشمالية، السلاح النووي، الجامعة العربية) .

Abstract

The divergence of visions among Arab States not only in the nuclear field but in many areas has lost the necessary political negotiating capacity towards Israel even at the level of international forums. At the same time neither Israel has added more weight in this area. Despite the numerous and varied political concessions made by Arab countries not Israel the failure of the Arab political-diplomatic entrance to persuade Israel to review its nuclear policy and to accede to the Convention on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons has been demonstrated. If nuclear weapons are a factor of instability at the same time in certain cases they are a factor of stability which is what applies to the Middle East region.

Keywords

(Arab Nuclear Option Iran North Korea Nuclear Weapon Arab Universities).

المقدمة

بدأت معرفة السلاح النووي من خلال استغلال خاصية الانشطار لبعض المعادن الثقيلة غير المستقرة مثل اليورانيوم والبلوتونيوم ثم تطور ذلك للأسلحة الاندماجية التي تفوقها في قوتها الانفجارية واستمر التطوير الى نظم نووية إشعاعية فقط ثم بتطور تقنيات التصغير تم التوصل الى اسلحة نووية تكتيكية للاستخدام في مسارح العمليات وضد الاهداف المحدودة الحجم. وأدى دخول السلاح النووي الى معترك السياسة الدولية الى اجتذاب العديد من الدول التي حاولت جاهدة العمل على الانضمام الى النادي النووي لما يترتب على ذلك من حصول الدول التي تنضم اليه على مكانة خاصة في المجتمع الدولي ودور مميز في ادارة شؤونه. لذا حرصت الدول الحائزة له على العمل على تقليص العضوية بل على عدم اعطاء الفرصة لغيرها للحصول على هذا السلاح وقد نجحت هذه الجهود الى حد كبير في المجالين الدولي والاقليمي في الحد من انتشار الاسلحة النووية الا انه من جانب آخر شجعت كثيراً من الدول على البحث عن اسلحة أقل تكلفة وأسهل انتاجاً ولا تقل دماراً لتكون درعاً لها مقابل ما تعتقده من وجود تهديد نووي من قبل دول متاخمة ومجاورة لها ونعني بذلك الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والتي تمتلك الدول العظمى والكبرى العديد من أنواعها التي تكمل بها اسلحتها ذات الدمار الشامل.

وتعد القوة النووية التي تمتلكها أية دولة في مقدمة قوى الدولة المؤثرة في قوتها الشاملة، ومن ثم في مكانتها الاقليمية والدولية، وهو ما يشار اليه بالقوة والاستراتيجية الشاملة، والعسكرية للدولة في مجاليها الإقليمي والدولي. وقد تم التوصل الى ان امتلاك دول لقوة نووية، من دون امتلاك الدول المواجهة لها لهذه القوة، انما يعني خللاً في التوازن الاستراتيجي العسكري بينهما. وهذا هو الحال في الوطن العربي فقد امتلكت اسرائيل القدرات النووية المختلفة منذ عقود مضت فيما حاولت بعض الدول العربية منفردة تطوير قدرات علمية نووية مدنية وعسكرية الا انها اخفت في الوصول الى هدفها وتباينت اسباب الفشل ولذلك تنطلق الدراسة من فرضية ان الخيار النووي العربي كقدرة علمية وسلاح عسكري كان محاولة فردية لبعض الدول العربية وتحديداً العراق ومصر لكن الظروف المختلفة تظافرت لتؤدي الى فشل عملية امتلاك هذا الخيار وبقي الحلم العربي بعيد

المنال ولذلك نرى ان الارهاصات العربية في المجال النووي على رغم ضعفها وعدم جديتها الا انها لم تتوافق على المستويين الجماعي والفردي .

المبحث الأول

الخيـــار النووي العـربي ومستوياتـــه

المطلب الأول

الجهود الجماعية لامتلاك الخيار النووي

(بدأ اهتمام العرب بالقوة النووية بعد تسرب اخبار النشاط النووي الاسرائيلي وانتشار التكهنات عن طبيعة ذلك النشاط، وبدأت دول عربية معدودة بتأسيس قواعد نووية بسيطة تمثلت في مراكز صغيرة للبحث والتنمية النووية) . [١]

قامت الدول العربية ممثلة في الجامعة العربية بوضع البعد النووي ومجال التنافس فيه ضمن اعتباراتها منذ الستينيات من القرن الماضي، وان كان التركيز على الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو الهدف . وقد لعبت الخلافات والتباين الكبير في توجهات الانظمة العربي وغياب عامل الثقة، الى جانب الممارسات الخارجية التي تهدف الى الحد من القدرات العربية في شتى المجالات، دوراً رئيساً في تجميد المساعي المبذولة لإقامة نمط من التعاون العربي في المجال النووي . وبالرغم من ذلك، فان هناك عدد من المؤسسات والجهات الرسمية التي اقرت وانشئت بموافقة الدول العربية من خلال الجامعة العربية وتختص بمجالات البحث والتطوير وتوفير الكوادر فيما يتعلق بالمجال النووي، والتي يمكن إعادة النشاط لها لتكون بداية لفتح مجال التعاون النووي بين الدول العربية إذا ما تعذر ذلك . [٢] ويمكن تحديد اهم الاسباب التي دفعت الدول العربية الى الاهتمام بهذا المجال بالآتي : [٣]

١. تزايد النشاط النووي الاسرائيلي .
٢. ما تقدمه الطاقة النووية من طاقة جديدة ونوعية .
٣. الاستفادة من الطاقة النووية في المجالات الحياتية المختلفة، كالزراعة والطب والصناعة .
٤. توفر اليورانيوم بكميات تجارية في بعض الدول العربية والارتفاع المستمر في اسعاره عالمياً .

٥. تزايد امكانية الحصول على التقنية النووية ومعداتها من الدول المتقدمة، بفضل مرحلة الانفتاح النووي العالمي.

وتوالت خطوات الدول العربية للاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وفي هذا الإطار طرحت القضية على مؤتمرات القمة العربية اذ صدر قرار مجلس الملوك والرؤساء العرب لدول الجامعة العربية –في دورة اجتماعه الثانية بالإسكندرية في ١١ايلول(سبتمبر) ١٩٦٤– بإنشاء المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية في نطاق جامعة الدول العربية. واعدت اتفاقية وافق عليها مجلس الجامعة في ال عام١٩٦٥، واصبحت نافذة بعد ذلك في اوائل السبعينيات، وربما كان التأخير بسبب العدوان الاسرائيلي في العام ١٩٦٧.

وفي مؤتمر (الكاستعرب) الذي عقد في مدينة الرباط عام ١٩٧٦جرى التوصية بإنشاء ثلاثة مراكز نووية عربية في قلب الوطن العربي عند جناحيه للإشراف على التدريب والبحث النوويين وتطوير التقنية النووية على ان يزود كل مركز بمفاعل قدرته ٥٠ ميغاوات وينشأ مركزاً اقليمياً عربياً لدورة الوقود النووي بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشهد شهر اذار(مارس) ١٩٧٩ انعقاد مؤتمر الطاقة العربي الاول وصولاً الى انعقاد المؤتمر العربي الاول للطاقة النووية في دمشق في حزيران(يونيو) ١٩٨١والذي ناقش امكانات التعاون النووي بين الدول العربية وكيفية ادخال الطاقة النووية بشكل مكثف الى العالم العربي واهمية تبني مصادر بديلة للبترول وحث المؤتمر على تبني الطاقة النووية كبديل للبترول وشكلت لجنة لمساعدة الدول العربية الراغبة في اقامة محطات نووية لتنفيذ هذه المشاريع وتقديم الاستشارات اللازمة واختتم بيان المؤتمر بالتأكيد على تصميم الدول العربية على المضي في اكتساب أقصى ما يمكن اكتسابه من التقنية والمنشآت النووية.[٤]

وفي الدورة الـ٧٧ صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم٤١٤٩ بتاريخ٢٦اذار(مارس) ١٩٨٢ بالموافقة على ما قررته لجنة ادارة المجلس العلمي المشترك بتعديل الاتفاقية الموقعة في الاسكندرية عام١٩٦٥ لكي تنشأ الهيئة العربية للطاقة الذرية[٥] الا ان ما يؤسف له في هذا الصدد ان القرارات بقيت حبرا على ورق ومن تحرك من الدول العربية في المجال النووي كان يتحرك بدوافع فردية ارتبطت في الكثير من الاحيان بدوافع آنية دون ان تكون هناك خطط علمية مدروسة لأهمية هذا المجال المهم وبرزت دول عربية عدة لكنها واجهت

تحديات وعقبات عديدة اجبرتها طوعا او بالقوة على التخلي عن جهودها النووية وتبقى الامنيات العربية كبيرة في هذا المجال ولكن ما كل ما يتمناه المرء يدركه ! ! !

وللعرب موقف واضح وموثق منذ سبعينيات القرن الماضي يدعو لمنع انتشار وإزالة الأسلحة النووية من على وجه البسيطة وضمن هذا السياق طالب العرب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال إزالة الترسانة النووية للكيان الصهيوني، ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدول العربية في جميع المحافل لإجبار الكيان الصهيوني على الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار . مثلما تسعى من أجل بلورة رأي عالمي يعزز سياقات منع انتشار ونزع السلاح النووي وفيما عدا قلة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية، فإن جميع دول العالم، شعوبا وحكومات، تطالب اليوم ببدء سياق جدي يتضمن جدولا زمنيا لإزالة الأسلحة النووية . كما يشارك العرب بفعالية في جهود الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح وبقية المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة لإعداد وإنفاذ سلسلة من الاتفاقيات التي تعزز سياقات منع انتشار ونزع السلاح النووي ومن ذلك اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح واتفاقية منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وغيرها من الاتفاقيات ومن المتوقع أن تتصاعد الجهود الدولية لتحقيق هذه الحزمة من الاتفاقيات وبما يقود الدول النووية في النهاية الى الإقرار بضرورة نزع أسلحتها النووية .

ففي الإطار الرسمي نجد ان مدير إدارة نزع السلاح بجامعة الدول العربية وائل الأسد يؤكد في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦ أن مسألة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لم تعد مسألة اختيارية في الوقت الراهن وأن العرب مطالبون بالدخول في المجال النووي السلمي . وقال الأسد " نحن مطالبون كعرب بالدخول في هذا المجال ولا يجوز اطلاقا أن يتخلف العرب والدول النامية عن الركب العلمي، خصوصا أن الفجوة العلمية بيننا وبين الغرب تزداد اتساعا " . وأضاف أن القرار المصري بتوليد الكهرباء عن طريق المفاعلات النووية ينسجم مع القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية الذي عقد في أوائل الشهر نفسه بقيام تعاون عربي في هذا المجال، موضحا ان مصر بحكم وضعها ومركزها وخبراتها السابقة مؤهلة ليس فقط لدخول العصر النووي، بل وقيادة الدول العربية وتوفير قاعدة إقليمية للتعاون في المجال النووي . وأوضح الأسد أنه لا يوجد خلاف على أن التحرك نحو التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أصبح ضروريا وحيويا لأسباب كثيرة، مشددا على أنه يأتي

في مقدمة هذه الاسباب أن التكنولوجيا النووية في الوقت الراهن أصبحت آمنة إلى أقصى الحدود الممكنة وذلك بخلاف مرحلة الثمانينيات التي كانت تنطوي على المخاطر خصوصا أن الطاقة النووية الآن دخلت في مجالات عدة مثل الطب والزراعة ودورة موارد المياه وغيرها، كانت مصر قد أعلنت خلال أعمال المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الديموقراطي / الحاكم / في عام ٢٠٠٦ انها ستشرع في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ومنها توليد الكهرباء. (٦)

والحقيقة ان الامكانيات النووية العربية ضعيفة إذا ما قارناها بإمكانات الدول الاخرى، ولكن الامل في تطوير هذه الامكانية ورقيها مازال كبيراً، فالدول العربية مجتمعة تملك امكانات هائلة وطاقات كبيرة في المجال النووي يمكن لو استغلت عن طريق التعاون والتنسيق الذكي ان يكون لها شأن كبير يفوق قدرة دول اخرى.

المطلب الثاني

الجهود الفردية لامتلاك الخيار النووي

قامت بعض الدول العربية بمحاولات فردية لدخول المجال النووي، وكانت أبرز تجربتين في هذا المجال هما التجربة المصرية والتجربة العراقية، وكادت إحداها تنجح في ذلك وهي العراق، إذ امتلك ثلاثة مفاعلات نووية للأبحاث المكثفة لكن قيام اسرائيل بضرب مركز تموز النووي العراقي وتحطيم المفاعل الرئيس في المركز وتعطيل تشغيل المفاعل الآخر، كما ان الولايات المتحدة وقفت للطموح العراقي بالمرصاد (٧) وسوف نتناول كلا التجربتين بشيء من التفصيل، وكما يأتي:

أولاً: التجربة المصرية. كانت مصر بعد ثورة ٢٣تموز(يوليو) ١٩٥٢في مقدمة الدول التي ادركت أهمية دخول مجال الطاقة النووية ومواكبة التقدم العلمي الصاعد على المستوى العالمي وصولا الى تكنولوجيا جديدة واعدة قد تساعد على تطور الحياة ولم يكن هذا الطموح في مصر وحدها وانما في العالم العربي كله ولا يخفى ان الجهود المصرية كانت على بينة بالجهود الاسرائيلية في هذا المجال فقد بدأ النشاط النووي المصري في أواخر الخمسينيات باتفاقية للتعاون النووي مع الاتحاد السوفيتي بهدف استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية وتم إنشاء لجنة الطاقة الذرية عام ١٩٥٥ لتكون القاعدة النووية في مصر والتي أخذت في التطور في المرحلة الثانية وسميت مؤسسة الطاقة الذرية ثم هيئة الطاقة الذرية(٨) وتصاعد البرنامج المصري حثيثا طوال فترة المد

الثوري وكان دعم القطاع العام والحماسة الوطنية عاملا مهما في تطوير الاعداد ثم بدء التخطيط للبرنامج النووي المتكامل، وكان قمة النجاح بدء تشغيل المفاعل في العام ١٩٦٢ ومعمل الطبيعة التجريبية بموقع انشاص واستمر العمل بقوة دفع متزايدة تمخضت عن انشاء معمل انتاج النظائر المشعة وقسم الكيمياء النووية وقسم الجيولوجيا والخامات الذرية وقسم الوقاية الاشعاعية مثلت هذه المرحلة الاولى لبداية البرنامج النووي المصري وتمكنت مصر في غضون سنوات عدة من ايجاد فريق عمل متكامل ضم نخبة مهمة من العلماء والمتخصصين والفنيين والباحثين والعمال المهرة شكلوا القاعدة البشرية الاساسية لمؤسسة الطاقة الذرية وبتزايد الشكوك في النوايا الاسرائيلية في امتلاك القنبلة النووية اتجهت مصر الى طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية في صنع قنبلة نووية ولكن الاتحاد السوفيتي رفض ذلك ونصحت الصين مصر بالاعتماد على الذات ولم تفلح المعونة الهندية المحدودة في سد هذه الحاجة ومن ثم واجهت مصر عدداً من القيود الفنية والخارجية التي كان من شأنها تقييد قدرتها على الاتجاه نحو تطوير برنامجها النووي [٩] وعلى الرغم من أن السياسة المصرية منذ عقدي الخمسينيات وعبر الستينيات وحتى هزيمة ١٩٦٧ كانت تتجه بقوة وبقرار استراتيجي واضح نحو تطوير برنامج نووي مصري وذلك لمواجهة البرنامج النووي الاسرائيلي من ناحية ولتطوير بدائل للطاقة من ناحية أخرى الا ان المعوقات الفنية والقيود الخارجية حالت دون الوصول للهدف وجاءت هزيمة ١٩٦٧ لتمثل ضربة قاصمة للمشروع النووي المصري الوليد وفشلت جهود مصر في دعم برنامجها النووي عن طريق الحصول على مفاعل جديد من فرنسا والمانيا أو الولايات المتحدة للاختلاف حول الرقابة على الوقود النووي المنتج من المفاعلات إذ رفضت مصر تطبيق مثل هذه الاجراءات وعلى ما يبدو ان الدول الغربية كانت قد اتفقت على عدم السماح بتكرار خبرة العلاقات الفرنسية– الاسرائيلية في مجال التعاون النووي [١٠] .

اعيد تشغيل المفاعل الذري المصري في أنشاص عام ١٩٧١ بعد أن أوقفت مصر برنامجها النووي في حرب عام ١٩٦٧ خوفاً من قصفه جواً من قبل إسرائيل، وفي ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ وافق مجلس الوزراء المصري على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وصدق مجلس الشعب المصري على المعاهدة في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨١ . [١١] وتزايد الاهتمام بالبرنامج النووي وقامت الحكومة بتخصيص موقع الضبعة لإنشاء (٨) محطات نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر وفي عام ١٩٨٣ تم طرح مناقصة دولية لإنشاء المحطة النووية

الاولى لتوليد الكهرباء بقدرة الف ميجاواط وخلال عامي ١٩٨٤ – ١٩٨٥ تعرضت مصر لضغوط امريكية لصرفها عن المشروع واصدر بنك التصدير والاستيراد الامريكي بياناً أوصى فيه الدول بعدم تمويل المشروع بحجة ان مصر دولة ضعيفة اقتصادياً كذلك لم يساند صندوق النقد الدولي هذا التمويل الا انه قبل اسبوعين من موعد اعلان نتيجة المناقصة وقع حادث تشرنوبيل في اوكرانيا في نيسان(ابريل)١٩٨٦ومن ثم كانت المرة الثالثة التي يتوقف فيها المشروع النووي المصري وكان التبرير الرسمي يستند الى التكلفة الاقتصادية وحادث تشرنوبيل. (١٢)

وفي العام ١٩٩٢ انهمكت مصر في عملية شراء نووي، وابرمت اتفاقا مع الهند لترميم ورفع كفاءة مفاعل البحث النووي لديها وهو سوفيتي الصنع والبالغ عمره واحدا وثلاثين عاما، وتبع ذلك عقد اتفاق مع الارجنتين لشراء مفاعل بحوث نووية قوته ٢٢ ميغاوات ويصلح تماما لإجراء بحوث لأسلحة نووية ايضا واوصى المصريون من روسيا ايضا على جهاز لتحطيم نوى الذرات يفيد في الحصول على خبرة في تخصيب المواد النووية وفي كانون الاول١٩٩٣ لاحظت الاستخبارات الروسية ان مصر بدأت ببناء مرفق في مركز بحوثها في انشاص لذي يبين من خلال مظاهر تصميمه وهندسته ان بالإمكان استخدامه مستقبلا للحصول على البلوتونيوم من اليورانيوم المنتج من مفاعل الابحاث النووية لديها . وفرضت تقييدات مشددة على زيارة الاجانب له من جانب اخر استمرت الجهود الدبلوماسية المصرية منذ بداية الالفية الثالثة للضغط على اسرائيل من اجل الانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووي وأكدت ان معاهدة منع الانتشار لا يمكن ان يكون لها اية مصداقية بالنسبة لدول المنطقة طالما استمرت هناك دولة معفاة ومستثناة من تدابيرها الى جانب الدعوة لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط والمطالبة بوقف سباق التسلح بمختلف اشكاله. (١٣)

وفي شباط (فبراير) ٢٠٠٥ قدم ١٥ عضو في الكونغرس الأميركي خطابا إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بهدف التحقق من تقارير تفيد استعادة البرنامج النووي المصري لنشاطه، وبداية البرنامجين السوري والسعودي أبحاثهما النووية بتقنيات قدمها العالم الباكستاني عبد القدير خان. البرنامج المصري أثار الانتباه، بعد قيام وكالة الطاقة الذرية مطلع ٢٠٠٥ بالتفتيش على المفاعلات النووية التي يعود تاريخ إنشائها إلى مطلع ستينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من تداول وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية في العام ٢٠٠٥ لوجود

"مؤشرات" على طموحات نووية مصرية، فإن شيئًا جديا لم يثبت بشأن العمل في هذا البرنامج الذي اعترفت أوساط علمية مصرية عديدة بأنه قد وضع في "البراد" منذ أمد طويل وكل ما تملكه مصر مفاعل سوفياتي بطاقة ٢ ميغاوات ومفاعل أرجنتيني بطاقة ٢٢ ميغاوات، أما المفاعل الكبير الذي جاهدت مصر لإقامته في منطقة الضبعة غربي الإسكندرية قبل ١٥ سنة فقد وئد قبل أن يتم أيامه الأولى بسبب الضغوط الدولية والإسرائيلية.

وتظهر التجربة المصرية انه ليس هناك من سبيل سوى أن تسعى مصر منفردة أو من خلال عمل عربي مشترك بخطوات ثابتة ووفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتها النووية بما يسمح لها بامتلاك قدرات نووية عسكرية في مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي وعلى الرغم الضغوط والمحاذير والأزمة الاقتصادية في مصر فان ثبات موقف اسرائيل واستمرارها في تطوير قدراتها من السلاح النووي وباقي أسلحة التدمير الشامل الأخرى تؤكد أن حماية الامن القومي العربي والمصري يستلزم السعي الى امتلاك السلاح النووي. (١٤)

ثانياً: التجربة العراقية. تعود بدايات البرنامج النووي العراقي الى أواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين حينما أعلن الرئيس الامريكي أيزنهاور عن مشروع الذرة من أجل السلام للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأصدر رئيس الوزراء نوري السعيد قراراً بإنشاء مؤسسة وطنية للطاقة النووية في العراق وبذلك كان العراق الدولة العربية الثانية بعد مصر الذي يتخذ مثل هذا القرار بهدف تخطيط وتوجيه جهود الدولة للاستفادة من الطاقة النووية في حل المشكلات المدنية وأهمها توليد الطاقة الكهربائية وبعض الاستخدامات الأخرى في المجالات الطبية والزراعية وبدأ العراق في إقامة بنية اساسية نووية عقب إنشائه لجنة الطاقة النووية وكان الاتحاد السوفيتي هو الدولة الاولى التي ساندته في هذا الاطار إذ اتفق البلدان على اقامة مفاعل نووي سوفيتي للطاقة الحرارية في منطقة التويثة وبدأ العمل في هذا المشروع في عام ١٩٦٣ وتم استكماله في عام ١٩٦٧ فقد بدأ الروس في العمل على تشييد مفاعل للأبحاث النووية السلمية وبقدرة ٢ميغاوات وبدأ تشغيله فعلا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ وبمساعدة من بعض العلماء المنتدبين من لدن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وكان العدد الكلي للموظفين في مركز البحوث النووية لا يتجاوز المئة والعشرين موزعين على اقسام الفيزياء والكيمياء والزراعة وانتاج النظائر المشعة للأغراض الصناعية والطبية. (١٥) وقد ضم مجمع

التويثة أيضاً مؤسسة نووية متكاملة تضم معملاً لإنتاج النظائر شديدة الاشعاع وأفراناً فيزيائية وقد ارسل مئات الطلبة العراقيين الى الاتحاد السوفيتي لإتمام دراساتهم في مجال الفيزياء النووية، وكان العراق في مقدمة الدول المؤيدة لعملية منع الانتشار النووي إذ وقع على معاهدة منع الانتشار في ١ تموز(يوليو) ١٩٦٨ [١٦] وفي العام نفسه حصل العراق على أول مفاعل نووي من الاتحاد السوفيتي وهو مفاعل صغير للأبحاث العلمية فقط وقوته (٢) ميجاواط وصادق على معاهدة منع الانتشار النووي في ١٤ اذار(مارس) ١٩٧٢، وفي عام ١٩٧٨ زيدت طاقة المفاعل الى (٥) ميجاواط ساعة كما تولى السوفييت امداد العراق بالوقود اللازم لتشغيل هذا المفاعل، وهنا نجد أن الوقت كان متقارباً عندما بدأت فيه الدولتان نشاطهما النووي. [١٧]

وخلال عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ وضع العراق خطة للحصول على مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية (محطة كهرونووية) وأجرى العراق اجتماعات مع وفود الشركات الصناعية وأجرى معها مفاوضات طويلة ومفصلة بشأن هذا الامر، وقام وفد عراقي بزيارة عدد من مفاعلات توليد الطاقة النووية في اليابان(شركة ميتسوبيشي) والسويد (آسيا اتوم) والمانيا الغربية(كرافت ورك اي جي) وبعد ان اجتازت المفاوضات مراحل مهمة مع الجانب الياباني(ميتسوبيشي) إلا ان شركة (وستنكهاوس) التي تزود الوقود النووي المحطات الكهرونووية كافة في اليابان والتي اتصلت لتبلغ الجانب الياباني عن رفضها تزويد اي وقود نووي الى المحطة الكهرونووية المزمع انشائها في العراق. [١٨]

شهد البرنامج النووي العراقي انطلاقته الاساسية خلال هذه المرحلة وكان ذلك جزءاً من عملية النهضة التنموية والعلمية والصناعية الكبرى في العراق فتبنت القيادة العراقية مشروعاً متكاملاً يهدف على المدى القصير الى امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية في حين تهدف على المدى البعيد الى انتاج الاسلحة النووية وارتبط هذا التوجه العراقي الى حد كبير بحدوث تطورات مهمة في البرنامج النووي الإيراني فقد بدأ الشاه عام ١٩٧٥ في تنفيذ برنامج نووي طموح كان من شأنه ان يؤدي الى الحصول على السلاح النووي في غضون عقد من الزمن وكان ذلك بدعم من الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا اللتين تنافستا على بيع وتركيب المفاعلات النووية في ايران. وتوجه العراق الى الدول الغربية اساساً للحصول على التكنولوجيا النووية عموماً والفرنسية خصوصاً التي كانت أكثر تطوراً من مثيلتها السوفيتية. ومثل مفاعل أوزيراك النواة المركزية للمشروع النووي

العراقي، وكان ثمرة اتفاق عراقي – فرنسي وافقت فيه فرنسا على بيع العراق مفاعل بحوث متطور خاص لغرض توليد الطاقة الكهربائية جنبا الى جنب مع انتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية، وقد اشتمل هذا المفاعل في الحقيقة على مفاعلين الأول (أوزوريس) وتصل طاقته الى ٧٠ ميجا واط وهو مفاعل البحوث النووية ويتم تشغيله باليورانيوم المخصب والثاني (إيزيس) وهو أصغر حجماً وقد أعاد العراقيون تسمية المشروع كله واصبح اسمه ١٧ تموز واطلق على المفاعل الأكبر اسم (تموز ١) والمفاعل الأصغر (تموز ٢) وكان من المفترض ان ينتج مفاعل (تموز ١) ما بين ٥ – ٧ كغم من البلوتونيوم المخصب الصالح للاستخدام العسكري سنوياً .(١٩)

الا ان امكانية قيام العراق باستخراج اليورانيوم من وقود المفاعلين للحصول على ما يكفي لإنتاج السلاح النووي الانشطاري . انعدمت عندما أبطل الفرنسيون هذا الاحتمال من خلال قيامهم وبدون معرفة وموافقة الجانب العراقي بتغيير درجة تخصيب الوقود وخفضها الى الدرجة التي يفقد فيها الوقود ميزته العسكرية لاستعماله في السلاح النووي ما لم تجر عليه عمداً عمليات تغذية معقدة والتي لا يمكن إخفاؤها عن انظار ورقابة الجانب الفرنسي وكذلك مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك لخضوع وقود المفاعلين الى الجرد والرقابة الدورية المستمرة من لدنهما ، علاوة على ذلك فان كميات الوقود الجديدة التي اعطيت الى العراق لا تكاد تكفي للبدء في برنامج تسلح شامل حتى اذا تم التفكير في مثل هذه العملية والتي من السهولة الكشف عنها اذ تستوجب اطفاء المفاعلين واختفاء الوقود .(٢٠)

وفي اوائل العام ١٩٨١ كانت الاحداث تجري خلف الكواليس بهدف الحصول سريا وبصورة متعثرة ومقصرة على القنبلة النووية الا ان اسرائيل قامت وبشكل عدائي بقصف وتدمير مفاعلي تموز ١ وتموز ٢ في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨١ ودافعت اسرائيل عن هجومها العدائي بحجة انها تستبق وتحبط محاولة العراق لاستخدام هذه المفاعلات لإنتاج الاسلحة النووية على الرغم من رقابة الجانب الفرنسي وكذلك مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين يقومون بالجرد والرقابة الدورية علاوة على ذلك فان كميات الوقود الجديدة التي اعطيت الى العراق لا تكاد تكفي للبدء في برنامج تسلح شامل حتى اذا تم التفكير في مثل هذه العملية والتي من السهولة الكشف عنها اذ تستوجب اطفاء المفاعلين واختفاء الوقود الا ان فعلهم العدائي ادى بالضبط الى عكس ما كان يخشونه اذ اتخذ العراق قراراً سياسياً في الشروع في برنامج مصوب للحصول على السلاح النووي وبسرية تامة فور قيام اسرائيل بعدوانها على المنشآت النووية .(٢١)

وبعد اسبوعين من الهجوم الاسرائيلي ابلغ رئيس النظام السابق مجلس وزرائه بان متابعة برنامج التسلح النووي لم تنته بعملية تدمير المفاعل وقال (لا توجد قوة يمكنها ان توقف العراق عن الحصول على التكنولوجيا والمهارة العلمية لخدمة اهدافه الوطنية واضاف قائلاً: فلن يمنعه من ذلك حربه مع ايران ولا الهجوم الاسرائيلي القاسي ولا معاهدة عدم انتشار الاسلحة الذرية) .[٢٢] ويؤكد هذه الحقيقة خضر حمزة أحد العلماء النوويين العراقيين الذين عملوا في برنامج العراق النووي بقوله: (لقد ارتكبت اسرائيل خطأ فادحاً لأن الهجوم الذي شنته على مفاعل تموز قضى على الجهود الرامية الى انتاج البلوتونيوم ولكنه في المقابل ادى الى ظهور برنامج جديد لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب لقد كان عددنا في البداية خمسمائة ولكن بعد الضربة الجوية الاسرائيلية أصبح عددنا سبعة الاف لأن البرنامج السري الجديد تميز بطموحات كبيرة جداً فاقت كثيراً تلك الطموحات التي كان يرجى تحقيقها عبر البرنامج النووي السابق) .[٢٣]

كان جوهر الخطة العراقية اقامة مشروع ذرة عراقي على غرار مشروع منهاتن والذي كان هدفه ليس اقل من بناء قدرة نووية كاملة تشمل بناء قاعدة دعم وبحث وتطوير لتسير مع خطة البرنامج واشرفت على برنامج القنبلة الذرية لجنة الطاقة النووية لإدارة الدراسات والتطوير . وأطلق على مجمل مشاريع الصواريخ والاسلحة الذرية مجتمعة اسم المشروع ٣٩٥ .[٢٤]

وعندما غزا العراق الكويت في ٢ اب(اغسطس) ١٩٩٠ كان البرنامج النووي العراقي قد أعاد نشاطاته البحثية وبدأ مشروع تخصيب المواد الانشطارية وكان قد تم بالفعل وبجهد عراقي تخصيب ٣٧٢غم من اليورانيوم-٢٣٥ وبتركيز عال ٩٣% وكذلك تخصيب كمية ٥٢٦غم من البلوتونيوم ٢٣٩ وبتركيز عال وقد تم فيما بعد حجز تلك الكميات في حزيران(يونيو) ١٩٩١ من قبل لجان التفتيش الدولية[٢٥] لقد كانت اعظم نتاج مثير ونادر وعنيف يمكن ان يستذكر في التاريخ موجات من الطائرات الحربية تغير وتضرب العراق في الظلام قبل حلول فجر يوم الخميس السابع عشر من كانون الثاني(يناير) ١٩٩١ وتضرب اهدافها بعنف لامتناهٍ كانت معظم الاهداف التي ضربت تقع في بغداد وضواحيها ولكن بعضها تركز ايضاً على ضفتي دجلة من جنوب العاصمة بغداد حتى اقصى الشمال وكان الهدف اماكن معينة في العراق كانت تقوم بتنفيذ برامج لإنتاج اسلحة متقدمة، ولم يغب عن بال العديد من زعماء العالم الثالث ان بغداد لم تكن لتهاجم ابداً في المقام الاول فيما لو انتجت بالفعل

قنابلها الذرية كانت هذه الامكانية الاخيرة ما وضعه العراق في فكره طيلة الوقت ولو قدر ذلك فما كان للدمار ان يكون وانما اسلحة الدمار الشامل ووسائل استخدامها كانت تشكل مسمار العجلة لكل من قوته الذاتية وللازمة دور العراق كقوة عربية رئيسة في الشرق الاوسط وابعد من ذلك[٢٦] لقد عدّ العراق أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل يمثل أداة فعالة ضد الخصوم الخارجيين والمحليين ووسيلة فعالة لتعزيز المكانة وجعل العراق قوة اقليمية كبرى وكانت الحرب التي خاضها العراق ضد إيران(١٩٨٠– ١٩٨٨) عاملاً مساعداً على تعزيز ودعم برامج اسلحة الدمار الشامل من جانب القيادة العراقية لتعزيز قدراتها العسكرية سواء بفرض الردع أو الاستخدام العملياتي خاصة ان القيادة العراقية قد لجأت للاستخدام الفعلي للأسلحة الكيميائية في الحرب مع ايران.[٢٧]

ان امتلاك العراق لأسلحة نووية كان سيشكل وفقاً للرؤية الغربية الامريكية تهديداً مباشراً لدول الخليج العربي الضعيفة الواقعة جنوبي بلاده وارهابها وبسط نفوذه على مواردها النفطية ذات الاهمية الاستراتيجية لأوروبا والولايات المتحدة، ومن ثم التحكم في كميات الانتاج التي يجب عليها انتاجها والاهم من ذلك فرض العراق لأسعار النفط العالمي وتحكمه بمصير الاقتصاد العالمي. لقد جاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لتخرج العراق ذي الامكانات البشرية والاقتصادية بشكل نهائي من حالة الصراع الاستراتيجي ومعادلة القوى والتوازنات في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم العودة من جديد لضمان الانفرادية بامتلاك الاسلحة النووية واستخدامها كرادع للدول العربية بعد أن قضى على آمالها في تطوير برامج نووية طموحة [٢٨] فقد قضى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ كشرط لإنهاء أعمال الحرب في الخليج بالزام العراق بتدمير اسلحة وصواريخ الدمار الشامل الموجودة بحوزته تلك التي يصل مداها الى ٩٠ ميلاً أو أكثر وقد تسبب هذا القرار في منع العراق من امتلاك اسلحة بيولوجية أو كيميائية أو نووية أو الوسائل اللازمة لتصنيعها ولضمان الامتثال لهذا القرار خضع العراق لنظام الرصد والتحقق التابع للأمم المتحدة[٢٩] وقد خلص مفتشو الامم المتحدة الى ان العراق امتلك اجهزة ومواد كافية للصناعة في نهاية الامر وكان باستطاعة المرافق النووية العراقية مجتمعة اعداد وتحضير مادة قابلة للانشطار بما فيه الكفاية لإنتاج عشرين قنبلة ذرية من النوع الذي القي على هيروشيما وناكازاكي في السنة. وكانت حرب الخليج الثانية عندما بدأت المرافق النووية العراقية بالعمل للتو في الانتاج الذري ولم ينتج

كمية من اليورانيوم لدرجة بلوغ القنبلة الذرية ولكن لا أحد كان يشك في ان تحضير العراق لإنتاج قنبلة ذرية كان منتهياً الا ان العراقيين خسروا جولة ضخمة فجميع اليورانيوم الذي انتجوه قد استولي عليه ودمرت البنية التحتية النووية سواء من خلال الحرب أو من قبل مفتشي الامم المتحدة. وبقيت الكلمات التي قالها مهندس البرنامج النووي العراقي جعفر ضياء جعفر لتذكر بهذه التجربة (باستطاعتكم تدمير مرافقنا وباستطاعتكم تدمير تكنولوجيتنا لكنكم لا تستطيعون انتزاعها من رؤوسنا فنحن الان نملك المقدرة). [٣٠]

وأخيراً في قصة العراق يكتب الرئيس جورج دبليو بوش قائلاً: (ما زلت متأكداً من ان الفشل في العثور على اسلحة الدمار الشامل سيؤدي الى ردود افعال شعبية مغايرة عن الحرب. وعلى الرغم من كون العالم بالتأكيد أكثر أماناً بعد إطاحة صدام. الا ان الحقيقة هي أني قد أرسلت القوات الامريكية الى معركة تستند في الاساس على معلومات استخبارات ية اتضح انها خاطئة. وتلك كانت ضربة ساحقة لصدقيتنا – أو على الأدق لصدقيتي – التي قد تهز ثقة الشعب الامريكي.). [٣١]

والواقع ان عملية تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل مثلت مرحلة جديدة في تطور سياسات منع الانتشار واتسمت هذه المرحلة بامتداد عمليات منع الانتشار لتتجاوز حد الضغوط والقيود الفنية والتجارية والاقتصادية والقانونية والسياسية الى ممارسة عمليات تدمير القدرات النووية باستخدام القوة العسكرية واستخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن لاستصدار قرارات تضفي الشرعية على تلك العمليات وقد تم تدشين هذه المرحلة الجديدة من سياسات منع الانتشار على العراق في الوقت الذي تم تجاهل الترسانة النووية الاسرائيلية والقدرات النووية الكورية الشمالية والتي اعلنت عن نفسها دولة نووية جديدة تنضم للنادي النووي الدولي والمفارقة المهمة هنا هي ان سياسات منع الانتشار النووي لم تطبق بشكل شامل ومطلق وحاسم إذ ان الولايات المتحدة غضت الطرف عن القدرات العراقية في مجال اسلحة الدمار الشامل حينما كان ذلك يخدم مصالحها في حين اتجهت بكل قوة وباستخدام كل الوسائل نحو تدمير تلك القدرات عندما أدركت أنها تنطوي على تهديد لمصالحها العليا في المنطقة. [٣٢] لقد هيمنت على التجربتين المصرية والعراقية في المجال النووي على الرغم من اختلاف أهدافهما وحوافزهما افتراضات ذات منطلقات أيديولوجية على التحليلات حتى انها تجاهلت التفكير بطريقة واقعية رصينة في المعطيات التاريخية والاستراتيجية.

ثالثاً: التجارب العربية الاخرى: يبدو ان المملكة العربية السعودية قد تختار في نهاية المطاف امتلاك قدرات نووية إذا أحست انها مهددة بقدر معين من ايران وقد ينطوي القرار على صراع بين رغبتين اثنتين هما: رغبتها في السرية محاولة لتجنب ردود الافعال المعادية من الولايات المتحدة واسرائيل والمجتمع الدولي ورغبتها في الاعلان عن امتلاكها مثل هذه القدرات النووية لا لردع ايران فحسب بل لتعزيز الوضعية والهيبة الدفاعية السعودية في العالم الإسلامي، ولابد ان تأخذ الخطط الغربية– السعودية في الحسبان احتمال ان تطور مصر برنامجاً نووياً في نهاية المطاف ليشكل هذا ضغوطاً اضافية في هذا الاطار ولكن النيات المصرية مثل النيات السعودية تبقى في إطار الشائعات والتكهنات. [٣٣] وبالنسبة لسوريا فليست هناك تواريخ دقيقة لبدء الطموح السوري تجاه السلاح النووي، وكل ما تملكه دمشق هو مفاعل للأبحاث النووية بطاقة مقدارها ٣٠ ميغاوات ويخضع لمراقبة وكالة الطاقة الذرية بشكل دوري. والمعلومات التي تروجها إسرائيل حول الطموح السوري لامتلاك سلاح نووي، تنحصر في اتهامات بإخفاء برنامج نووي تحت قناع محطات تحلية المياه بتقنية روسية. وقد أقامت إسرائيل الدنيا يوم أعلنت روسيا في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ أنها ستبني على ساحل البحر المتوسط السوري محطة كهرباء نووية ومحطة تحلية مياه تدار بالطاقة النووية، وقد نجحت إسرائيل في إقناع موسكو بإلغاء المشروع وإذا كانت السعودية لا تملك برنامجا نوويا فإن ما يثار حولها يتركز غالبا في الترويج لشرائها أسلحة نووية جاهزة في صورة رؤوس نووية من إسلام آباد. [٣٤]

المطلب الثالث

مرتكزات الخيار النووي

ان الحديث عن الخيار النووي العربي لا يكتمل ما لم تكن هناك مرتكزات اساسية له تساعد في الوصول الية ويمكن تحديد العديد من المرتكزات التي يستند اليها الخيار النووي وأبرزها: [٣٥]

أولاً: القرار أو الارادة السياسية: إذ يعد القرار السياسي هو حجر الزاوية بالنسبة الى الدخول في المجال النووي من عدمه. فهو نقطة البدء وفي حالة مصر وعلى الرغم من تأخر هذا القرار كثيراً الا انه من المعتقد ان مصر لم تفقد حماسها لدخول مجال المفاعلات النووية سواء من مرجعية الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهو الهدف الظاهر أم من مرجعية تطوير سلاح نووي لتحقيق التوازن النووي مع إسرائيل وهناك من يرى ان القرار

المصري لدخول هذا المجال بشقيه السلمي والعسكري أصبح ضرورة في ظل رفض اسرائيل اعتبار منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية فضلا عن رفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ورفضها قبول التفتيش الدولي على مفاعلاتها .

ثانياً : القاعدة العلمية والبشرية: ويقصد بها القاعدة الكبيرة والمؤهلة من العلماء والفنيين(المهرة جداً)الذين اكتسبوا خبرة علمية وعملية عالية المستوى في مراكز الابحاث النووية وفي مجال الطاقة النووية . ولذلك هناك دول عربية لن تواجه أية صعوبات عند اتخاذها القرار السياسي في مجال الكوادر البشرية المؤهلة الى جانب توفير الوسائل اللازمة لذلك وهي المفاعل المناسب وكمية البلوتونيوم اللازمة .

ثالثاً : المنشآت والمواد الخام اللازمة: ويقصد بها كل المنشآت التي تدخل في تطوير وامتلاك السلاح النووي وتبدأ من مفاعلات الابحاث ومناجم اليورانيوم وحتى وسائل حمل السلاح النووي .

رابعاً : الخيارات البديلة: ويندرج في هذا الاطار ما يعرف بأسلحة الردع وهي انواع عدة من انظمة التسلح التقليدي الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية مثل الصواريخ والاسلحة فوق التقليدية الكيميائية والبيولوجية واسلحة التفجير الحجمي(قنابل الارتجاع) . وتطرح العديد من المزايا لامتلاك هذا الرادع التقليدي المتطور ودعمه برادع فوق تقليدي فرخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الاسلحة ومرونة استخدامها مقارنة بالقيود المفروضة على الخيار النووي وعواقبه المختلفة واخيراً مصداقيتها الكبيرة في الردع نتيجة استخدامها غير المقيد . فالرادع العربي وحجم القوة التدميرية المطلوب للمواجهة لا يستلزم سوى قدرة تدميرية تكفي لشل العمق الاسرائيلي وتحدث به أكبر قدر من الخسائر وهذا لا يحتاج مرحلياً الى قوة نووية بالقدر الذي يحتاج الى حسن الاستخدام والتنسيق الجيد بين البلدان العربية لاستخدام ما لديها من اسلحة ذات قدرات تدميرية عالية تقليدية وفوق تقليدية . (٣٦)

المبحث الثاني

الخيار النووي في التجارب الاخرى

إذا كان الخيار النووي قد بقي أسير الأمنيات والمطامح التي لم تتحقق لأسباب عديدة فأن هناك تجارب اخرى نجحت في امتلاك الخيار النووي على الرغم من كل الظروف والمصاعب التي مرت بها وكوريا الشمالية أفضل انموذج في هذا الصدد فضلا عن بعض الدول الاخرى التي تسعى في سبيل امتلاك القدرة العلمية والتكنولوجية التي تمكنها يوما ما من امتلاك الخيار النووي وتعد إيران انموذجاً مهما في هذا السياق وسوف نشير بشيء من الايجاز الى كلا التجربتين مقارنة بالتجربة العربية وكما يأتي:

أولا . تجربة الخيار النووي الإيراني

تثير مسألة البرنامج النووي الايراني التساؤل عن مكانة العرب بحكم جوارهم الجغرافي من ايران من الطموح النووي بشكل عام وهل هناك اية امكانية لتفكير العرب في التوجه نحو امتلاك القدرات النووية في عالم يتسارع فيه الجميع في السير نحو هذا الاتجاه وفي ضوء تفوق ايران على دول الجوار العربية المحيطة بها فانه يتعين علينا ان نتساءل عن المزايا التي يمكن ان تحققها الاسلحة النووية لإيران فضلاً عن تفوقها في الاسلحة التقليدية، واذا ما اختارت ان تلجأ الى سياسة التخويف بالقوة العسكرية من اجل تعزيز اهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة فلنا ان نتساءل عن التأثيرات النفسية التي يمكن ان تضيفها الاسلحة النووية لحملتها ،ان ايران النووية ستخلق درجة من الخوف في المنطقة .[٣٧] إذ تسعى ايران الى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية وتهدف الى أن تتبوأ مكانة مرموقة تجعل منها قوة اقليمية في منطقة الخليج العربي لا ان الحالة الايرانية تثير التساؤل وهو لماذا تحاول دولة لديها احتياطي هائل من البترول والغاز الطبيعي ارهاق اقتصادها بإنفاق مليارات الدولارات على انشاء محطة نووية قد لا تولد الكهرباء بتكلفة منافسة لمحطات الغاز الطبيعي ؟

وحقيقة الامر أنه من الصعب الاجابة عن هذا السؤال بواقعية الا اذا اخذنا وجهة النظر القائلة بأن ايران تعد هذه المحطة أحدى درجات سلم الوصول الى العتبة النووية، فوجود المحطة الى جانب فائدتها الكهربائية

سيساعد على تدريب جيل من المهندسين والفنيين على تشغيل المفاعلات النووية الذي تعد المعلومات الاساسية فيه واحدة سواء أكان الغرض الاساسي من استخدام المفاعل النووي انتاج الكهرباء أم انتاج البلوتونيوم وهو احد المواد الانشطارية الاساسية التي يمكن استخدامها عسكرياً الا أن المعضلة الرئيسة في برنامج ايران النووي تنبع من عدم كفاية العناصر الفنية الوطنية المتخصصة في المجال النووي وقد حاولت القيادة الايرانية تعويض هذا العجز عن طريق محاولة استقطاب العلماء والفنيين السوفيت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي لكن الواضح ان هذه الجهود لم تؤد الى نتائج فعالة لاسيما ان الولايات المتحدة بذلت جهوداً كبيرة لمنع تسرب هؤلاء العلماء ومحاولة اجتذابهم بشتى الوسائل والطرق وقد نجحت واشنطن في ذلك. (٣٨)

لقد استفادت ايران من الدرس العراقي وقامت بتوزيع قدراتها النووية على مساحة جغرافية أوسع وفي أماكن محصنة يصعب حصرها الامر الذي أوجد صعوبة كبيرة في توجيه ضربة قاصمة لإيران من قبل الولايات المتحدة وحلفائها كما عززت ايران علاقاتها الخارجية بالصين وروسيا والهند فضلاً عن دول اخرى في أوربا وامريكا اللاتينية وافريقيا وشرق أسيا ولاشك ان هذه العلاقات تزيد من قدرتها على الحركة والمناورة. (٣٩)

إن وصول إيران أو قربها من الوصول الى الاكتفاء الذاتي في ميدان التكنولوجيا النووية هو الذي سيحدد كيف سيكون شكل الضغوط والعقوبات الدولية عليها ولهذا سوف تتحول القضية الى مسألة وقت فقط قبل ان تجمع ما يكفي من المواد الانشطارية اللازمة لصنع سلاح نووي وبالنسبة لإيران فالتقديرات تشير الى انها ستحتاج الى مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات كي تمتلك قدرات نووية. (٤٠)

الى جانب ذلك استفادت ايران من سياسة كوريا الشمالية التي اعلنت انسحابها من معاهدة الحد من الانتشار النووي ورفضت السماح لمفتشي الوكالة الدولة للطاقة بالتفتيش على منشأتها ذات الصلة بل اعلنت رسمياً عن حيازتها لأسلحة نووية قبل ان تدخل في مفاوضات شاقة وطويلة في اطار المحادثات السداسية الامر الذي مثل لإيران أنموذجاً يحتذى في تحدي ارادة القوى العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والسعي الحثيث ليس فقط لامتلاك تكنولوجيا نووية سلمية ولكن ايضاً بتحول نحو الاستخدام العسكري لتلك التكنولوجيا والانضمام في النهاية للنادي النووي الدولي. وهناك تعاون وثيق بين إيران وكوريا الشمالية حصلت فيه إيران على تكنولوجيا صاروخية ونووية متطورة واعتماد إيران بشكل كبير على الخبراء الكوريين في تحديث

الجيش والمنظومة الصاروخية بعيدة المدى منها شهاب٣ وتم بناء هذه الصواريخ وتطويرها بأيد كورية داخل الاراضي الايرانية. (٤١)

لقد أبرزت قضية البرنامج النووي ثلاثة تيارات رئيسة داخل القيادة في إيران هي: (٤٢)

- التيار الاول ويقوده المحافظون ويدعو الى بذل كل الجهود لامتلاك الدورة الكاملة لإنتاج الوقود النووي والتمسك بحق إيران في تخصيب اليورانيوم وبما يؤمن القدرة والامكانات لإنتاج القنبلة النووية وامتلاكها إذا اتخذ قرار سياسي بذلك وقد مارسوا دوراً كبيراً في دفع البلاد لامتلاك السلاح النووي فضلا عن الايمان الثابت بأهمية هذا السلاح وضرورة امتلاكه وتوظيف القضية لتوحيد الصفوف الداخلية وتخفيف حدة المطالبات الداخلية بتغيير وتحسين الظروف الاقتصادية والمطالبة بالحريات العامة التي تواجه النظام.
- التيار الثاني ويضم المتشددين الواقعيين ويرغب في مواصلة الجهود لامتلاك الدورة الكاملة لإنتاج الوقود النووي والتمسك بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على نطاق محدود وفي إطار الشرعية الدولية ومن دون ازمات ومواجهات مع المجتمع الدولي والعمل على التوصل الى صيغة تفاهم مع الدول الفاعلة فيه.
- التيار الثالث ويضم الاصلاحيين والمعتدلين ويعارضون المواجهة مع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي ويدعون الى تجميد مؤقت لكل عمليات التخصيب والعمل على تبديد أي مخاوف دولية ازاء خطط ايران في مجال الطاقة النووية ومن الواضح ان الخلاف بين التيارات ليس في امتلاك الطاقة أو السلاح النووي بل في الطرق لبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي وقد تحقق الجزء الأكبر من هذا الهدف بعد فوز المرشح الاصلاحي حسن روحاني بالانتخابات الرئاسية في ١٤ حزيران(يونيو) ٢٠١٣ والذي اعلن في ٦ اب(اغسطس) من العام نفسه رفض بلاده وقف تخصيب اليورانيوم لكنه ابدى إرادة سياسية جدية لتسوية تفاوضية واقترن هذا الموقف بموافقة المرشد الأعلى السيد علي خامنئي ودعمه إجراء مفاوضات نووية مقرونة بالإصرار على الدفاع عن حقوق الشعب الإيراني وعدم التراجع قيد أنملة، وفي ٢٤ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١٣ ابرمت ايران اتفاقاً نووياً مؤقتاً مع مجموعة ٥+١ تلتزم فيه

بالحد من برنامجها النووي وتخصيب اليورانيوم بينما يقوم الغرب برفع جزئي للعقوبات والتعهد بعدم فرض عقوبات أممية ومتعددة الاطراف وأحادية.

وكان الانجاز الأهم في ٢ نيسان(ابريل) ٢٠١٥ عندما توصلت إيران والقوى الكبرى في لوزان الى الاتفاق على المعايير الاساسية لحل القضية النووية وقد نص الاتفاق على ما يأتي:(٤٣)

١. تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين خلال فترة ١٠ سنوات من ١٩ ألف جهاز (منها ١٠٢٠٠ جهاز تعمل الان) الى ٦١٠٤ وسيكون لـ ٥٠٦٠ منها فقط حق انتاج اليورانيوم المخصب بنسبة لا تتجاوز ٣٦٧% خلال مدة ١٥ سنة وسوف تكون جميع اجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران خلال تلك المدة من الجيل الاول.

٢. تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية مراقبة جميع المواقع النووية الايرانية بشكل منتظم ولمفتشي الوكالة الحق في مراقبة كل الشبكة النووية الايرانية لمدة ٢٥ عاما.

٣. وافقت إيران على دخول مفتشي الوكالة الدولية بشكل محدود الى مواقع غير نووية خاصة العسكرية منها في حال ساورتهم شكوك في إطار البرتوكول الاضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي الذي التزمت إيران بتطبيقه والمصادقة عليه.

٤. رفع العقوبات الدولية المفروضة على ٨٠٠ مؤسسة وشخصية ايرانية بما فيها البنك المركزي الايراني والمؤسسة الوطنية للنفط وشركة السفن والملاحة البحرية.

٥. رفع العقوبات الامريكية والاوروبية والعقوبات المفروضة بموجب القرارات الصادرة من مجلس الامن فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية احترام إيران لتعهداتها ويعاد فرض هذه العقوبات بشكل سريع في حال عدم تطبيق الاتفاق خلال ٥٦ يوما.

وفي ٢٦ نيسان(ابريل) ٢٠١٥ اعلنت إيران ان الدول الست المعنية بملفها النووي وافقت على رفع كل العقوبات المفروضة عليها ووافق مجلس الامن بالإجماع على اتفاقنا بالقرار ٢٢٣١ في ٢٠ تموز(يوليو) ٢٠١٥ واعترف بسلمية البرنامج النووي ورفع العقوبات الاقتصادية تدريجياً.

والواقع ان هناك العديد من الأسباب التي قدمتها حكومة الرئيس حسن روحاني حول ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي بشأن برنامج إيران النووي أبرزها : (٤٤)

الأول: إن الوصول إلى هذا الاتفاق من شأنه إزاحة العقوبات التي أثقلت كاهل الاقتصاد الإيراني، وهو ما يبشر بحلول اقتصادية ومستقبل اقتصادي مزدهر .

الثاني: إن فشل الاتفاق سيقود إلى مزيد من العقوبات، التي ستكون أكثر حدة من الدورات السابقة، وستؤدي إلى إصابة الاقتصاد الإيراني بالشلل الكامل، فضلاً عن العزلة السياسية وتراجع الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية .

بالمقابل يرى الفريق المعارض لسياسة الرئيس روحاني وأدائه في المفاوضات، أن هذه الرؤية مفرطة في التفاؤل إن حدث الاتفاق، والتشاؤم إن فشل؛ فالاتفاق حتى وإن جرى تدوينه بشكل جامع ونهائي لن يؤدي إلى زوال العقوبات بين ليلة وضحاها ، كما أن تخفيف العقوبات التي جاءت على مدى عقود سيتم بصورة تدريجية وجزئية تطول بعض الجوانب دون غيرها . لقد كانت العقوبات طوال العقود الماضية العصا التي استخدمتها الولايات المتحدة الأميركية للضغط على الجمهورية الإسلامية، وإجبارها على إحداث تغيير في سياساتها . ولذلك لن يتم المساس بالعقوبات بصور جذرية ما لم تُقدِم طهران على تغيير ملموس ومقنع للإدارة الأميركية في عدد من القضايا التي يعدّها معارضو الاتفاق خطوطًا حمراء ، ومرتكزات أساسية في فكر الثورة الإسلامية . ولذلك أيضًا ستحافظ الإدارة الأميركية على قاعدة العقوبات وستُجري تغيرًا طفيفًا على هندستها ، بما يتلاءم مع ما تقدمه طهران على هذا الصعيد . وستبقى تلك الأرضية قابلة للاستفادة وإعادة التفعيل كلما اقتضت الضرورة، إن الرونق الاقتصادي الذي تتحدث عنه حكومة حسن روحاني في حال أُلغيت العقوبات، يبدو صعب المنال؛ فهناك إجماع على أن الاقتصاد الإيراني (ريعي) ويعاني من مشكلات مزمنة، وهي مشكلات فاقمت منها العقوبات دون أن تكون سببًا في إيجاد عدد لا بأس به منها . ويصف خصوم روحاني تحذيره من مغبة فشل الاتفاق بأنه تضليل للجماهير التي تنتظر من روحاني حلولاً سحرية لا يملكها لمشكلات متراكمة تعاني منها بلاده على صعد عدة .

ويبدو أن حجة الخصوم تجد أرضية صلبة، لذا بدأت حكومة روحاني مضطرة بالمرحلة الثانية من خطة الإصلاح الاقتصادي التي أطلقها الرئيس السابق احمدي نجاد، وهي الخطة التي تجبرها على خفض دعم الطاقة، وإلغاء ما يقرب من ٣٠ بالمائة من مجموع من يتلقون الإعانات. ويرافق ذلك عجز في تغطية هذه الإعانات؛ إذ ورثت حكومة روحاني على هذا الصعيد ديوناً متركمة بلغت ٧٢ مليار دولار، ولتطبيق خطة إعادة هيكلة الدعم في موازنة ٢٠١٤-٢٠١٥ لم يكن هناك مجال أمام الحكومة الإيرانية سوى رفع أسعار الطاقة والوقود (مياه كهرباء، غاز، مشتقات نفطية) بنسبة تقارب الـ ٩٠ بالمائة؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار المساكن والعقارات والكثير من البضائع الأخرى، ولم يقف الغذاء بعيداً عن تداعيات ذلك. (٤٥)

لقد حققت إيران من الاتفاق النووي مكاسب استراتيجية اهمها المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النووي وحقها في تخصيب اليورانيوم واستمرارها في اجراء الابحاث الخاصة بذلك وذلك ضمن ضوابط وشروط مراقبة صارمة يتم النظر في الغائها بعد ١٠ سنوات ولعل الاهم في جوهر الاتفاق النووي الاعتراف الدولي بشرعية النظام الايراني التي افتقدها منذ قيام الثورة في عام ١٩٧٩.

الا أن أي تحليل لأمن دول المنطقة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني يجب أن يمعن النظر في التبعات المحتملة لضربة عسكرية أمريكية أو اسرائيلية ضد ايران وفي الآثار الاقليمية للأحداث المضطربة في العراق والبحث في أفضل السبل للتعامل مع ايران العازمة على الاستفادة سياسياً من امتلاك الاسلحة النووية إن بصفة حالية أو مستقبلية وهناك مؤشرات عدة الى ان معظم المحللين في دول مجلس التعاون يفضلون أن يتعاملوا مع ايران نووية في المستقبل على الهزات العسكرية والسياسية الحتمية التي ستنجم عن شن هجوم على المنشآت النووية الايرانية. (٤٦)

وتبقى الحقيقة هي ان المشروع الإيراني لإنتاج الكهرباء النووية وتوفير النفط والغاز للتصدير ليس بعيدا عن معطيات دول المنطقة، وفي مقدمتها السعودية التي يعوزها النظر في اقتصاد ما بعد النفط. فلا تزال السعودية، القوة الديموغرافية الأكبر بين دول الخليج العربية، تعيش الاقتصاد الأحادي المعتمد على الريع النفطي. وهي أكثر حاجة من غيرها في دول مجلس التعاون إلى تبني المنهج الإيراني في إنتاج الطاقة النووية لأغراض عدة في مقدمتها تحلية مياه البحر بصفتها أكبر مستهلك للمياه المحلاة في العالم والأكثر قربا من كارثة نضوب خزانات المياه الجوفية

كما تحتج السعودية – بالحجج الإيرانية نفسها – إلى تخفيف العبء عن النفط وتوفيره للتصدير بإنتاج الكهرباء من محطات نووية في دولة مترامية الأطراف مبعثرة المراكز العمرانية والجدير بالملاحظة أنه حين ارتفعت بعض الأصوات في الإعلام السعودي مطالبة بإقامة مفاعلات للطاقة النووية والاستعداد لحقبة ما بعد النفط، قوبلت الدعوة بعدم اكتراث بل وانتقدها البعض معداً إياها مدعاة لفتح الباب أمام التدخل الدولي وتأليب الرأي العام الدولي فالحجة الإيرانية بإقامة مشروعات نووية لتوفير النفط سبق وأن طرحتها مصر قبل عشر سنوات لكنها قوبلت برفض شديد من الدول الأوروبية وإسرائيل وأغريت مصر في المقابل بتسهيل إقامة محطات كهربائية تقليدية بمنح وتسهيلات غربية، وسكتت مصر. (٤٧)

أولاً. تجربة الخيار النووي الكوري الشمالي

تبرز تجربة كوريا الشمالية حقيقة (أن الدول التي تحترم نفسها تفضل الفقر على امتهان الكرامة وهو ما تذهب اليه دول العالم الثالث التي اقتطعت من رغيف خبزها وعلاج مرضاها ما يمكنها من امتلاك القوة التي تبقي هامتها عالية.). (٤٨)

فخلال تجربة الحرب الكورية ١٩٥٠–١٩٥٣ اراد الجنرال ماك آرثر إعادة استخدام القنبلة النووية لحسم الحرب الكورية بالانتصار الكامل لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية ولكن القرار السياسي في واشنطن اعترض رغبة الجنرال فقد بدا الامر وكأنه يريد أن يشعل حرباً نووية من أجل كسب حرب محلية في وقت كان الاتحاد السوفيتي قد امتلك القنبلة واستعاد التوازن. (٤٩) وخلال هذه المرحلة بدأ البرنامج النووي في كوريا الشمالية وتحديداً منذ منتصف عقد الخمسينيات باتفاق التعاون مع الاتحاد السوفيتي ببرنامج بحث نووي قرب يونج بيون. وبدأ مفاعل البحث الأول العمل في عام ١٩٦٧، واستخدمت كوريا الشمالية الخبرات الوطنية والمشتريات الأجنبية لبناء مفاعل نووي صغير في يونج بيون (5 MWE). وكان قادراً على إنتاج حوالي ٦ كغم من البلوتونيوم في السنة وبدأ العمل في ١٩٨٦، . واستفادت البلاد من وجود مناجم لإنتاج اليورانيوم يصل مخزونها إلى نحو ٤٠ مليون طن عالي الجودة، وفي منتصف عقد الستينيات أنشأت كوريا الشمالية مفاعل أبحاث للطاقة النووية طراز (IRT-M2) في منطقة يونج بيون بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وفي عام ١٩٧٤ طورت كوريا المفاعل النووي ليماثل المفاعلات المتوافرة في الاتحاد السوفيتي. (٥٠) وأصبحت مدينة يونج بيون

التي تبعد ستين ميلا عن العاصمة بيونج يانج إحدى رموز التحدي الكوري الشمال يفقد جلبت انتباه محللي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والبنتاغون لعدة سنوات وأظهرت أول صورة التقطت بواسطة قمر استطلاع صناعي موقعاً لمفاعل نووي صغير للأبحاث تبلغ طاقته أربعة ميجاواط كان قد بيع لكوريا الشمالية من قبل الروس عام ١٩٦٥ .

وأظهرت الصور اللاحقة التي التقطت خلال منتصف عقد السبعينات بان كوريا الشمالية كانت تقوم ببناء ونشر مرافق جديدة تشمل منشآت أبحاث نووية وطرقا وسكك حديد ومولدات طاقة ومستودعات تخزين وغيرها من المرافق وباشرت ببرنامج تطوير مكثف لإنتاج أسلحة نووية مفترضة إن كوريا الجنوبية سيسمح لها بإنتاج قنابل نووية بتشجيع من الولايات المتحدة .[٥١] وفي عام ١٩٨٦ كشفت المخابرات الامريكية بدء تشغيل مفاعل انتاج البلوتونيوم ومفاعل اعادة المعالجة في يونج بيونو لم يكونا خاضعين للمراقبة الدولية وسجلت كذلك تجربة تفجير عالي ومفاعل جديد لفصل البلوتونيوم من مفاعل فصل الوقود . بالإضافة إلى بناء مفاعلين كبيرين (٥٠ ميجاواط في يونج بيون و٢٠٠ ميجاواط في تاكيون) مضيفة دليلاً لجهود سرية جدية، وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية قد انضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) في العام ١٩٨٥ بعد ضغط الاتحاد السوفيتي، فأن ضمانات التفتيش بدأت في العام ١٩٩٢ فقط، وتعهدت كوريا الشمالية بموجب صيغة الاتفاق مع الولايات المتحدة بتجميد برنامجها للبلوتونيوم وتفكيكه تدريجياً مقابل أنواع عديدة من المساعدة . في ذلك الوقت، قدرت وكالات الاستخبارات الغربية أن كوريا الشمالية قد فصلت بلوتونيوم يكفي لقنبلة أو أثنين، أذعنت كوريا الشمالية لصيغة الاتفاق وسمحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بختم- بضمها "حافظات" قضبان الوقود المستنفذ في مفاعل يونج بيون- ومراقبة بتحكم دائم وتفتيش منشآتها النووية .[٥٢]

والحقيقة إن عقد الثمانينيات من القرن الماضي شهد تركيزا كوريا شماليا واضحا على استكمال البرنامج الخاص باستخدامات الطاقة النووية للأغراض العسكرية، وبدأت بإجراء التجارب المعملية من اجل إنتاج اليورانيوم المخصب وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى الإعلان إن كوريا الشمالية استطاعت إن تبني مفاعلا نوويا لإنتاج الوقود المخصب في منطقة تبعد ٩٠كم شمال بيونج يانج . إلا أنها وقعت في نفس العام على معاهدة

حظر انتشار الأسلحة النووية، وتأكدت هذه التوجهات عندما نشرت صحيفة الواشنطن بوست في تقرير لها في تموز(يوليو) ١٩٩٠ ذكرت فيه إن المفاعل النووي في يونج بيون يستطيع فصل البلوتونيوم من الوقود النووي وأكد التقرير إن بيونج يانج استطاعت إن تستكمل برنامجها الخاص بإنتاج الوقود المخصب اللازم لإنتاج الأسلحة النووية وان لها كمية من اليورانيوم المخصب تكفي لإنتاج قنبلتين نوويتين. (٥٣) وفي سعيها لامتلاك الخيار النووي في مواجهة الضغوط الاقليمية والدولية اصرت كوريا الشمالية على ان برنامجها النووي يقتصر على الاغراض السلمية وانه لا حاجة وليس لديه قدرة لتطوير اسلحة نووية، ومع ان البلاد لم تكن بحاجة لبرنامج تسليح نووي في السابق الا ان الظروف فيما بعد اجبرتها على تغيير موقفها فقد كان من السهل لها ان تكتفي بمساعدة كل من الصين والاتحاد السوفيتي في هذا المجال، غير ان الصين اوقفت مساعدتها واوقفت تلقائياً من قبل الاتحاد السوفيتي بعد انهياره، واهتزت كوريا الشمالية اقتصادياً في اواخر عام ١٩٩١ ولم تغير مبيعات الصواريخ من الوضع وبدأ ان البلاد تتخبط في وضع صعب عكس اضطراباً واسع المدى على النظام السياسي ولذلك قررت كوريا الشمالية ان تمتلك الكعكة وتأكلها أيضاً. (٥٤)

وفي شباط(فبراير) ١٩٩٣ ترك جميس وولسي خليفة غيتس في رئاسة المخابرات المركزية الأمريكية الاحتمال مفتوحا" بان كوريا الشمالية قد يكون لديها كمية كافية من البلوتونيوم لصنع قنبلة نووية ومهما كان الأمر فان كوريا الشمالية كانت تقترب سريعا من وضع الدولة النووية مما دفع لي جونغ كو وزير دفاع كوريا الجنوبية لان يهدد ذات يوم بأنه يخطط لعملية كوماندوز ضد المرافق النووية في يونج بيون ما لم توقع كوريا الشمالية معاهدة وقاية وسلامة نووية إلا إن وزارة الدفاع نفت التصريح وطالبت أحزاب المعارضة بإقالة وزير الدفاع فوراً ليس لان تصريحه سيخلق علاقات مهلكة داخل كوريا وإنما أيضا بأنه قد يعطي لكوريا الشمالية مبرراً لشن هجوم مباغت على كوريا الجنوبية. (٥٥)

كان انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في ١٢ اذار(مارس) ١٩٩٣ الا انها تراجعت عن هذه الخطوة بعد تهديد الولايات المتحدة بفرض مزيد من العقوبات ضدها وكان هذا دافعاً للإدارة الامريكية للتفاوض المباشر معها إذ اتفق الطرفان في حزيران(يونيو) ١٩٩٣ على عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما في ذلك القوة النووية في مواجهة كل منهما واحترام سيادة كل منهما للآخر فضلا عن الاتفاق على

استمرار الحوار الثنائي بين الطرفين في الجولة الثانية من المحادثات التي عقدت في جنيف في تموز(يوليو) ١٩٩٣ واتفق الطرفان على استئناف كوريا الشمالية محادثاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص اجراءات التفتيش وفتح المنشآت النووية أمام فريق التفتيش الدولي التابع للوكالة فضلاً عن استئناف الحوار الكوري- الكوري وعقد لقاء قمة بين الشطرين وتعهدت الولايات المتحدة بالعمل على منح كوريا الشمالية مفاعلات نووية متطورة تعمل بالماء الخفيف بدلا من مفاعلات الجرافيت كما تم الاتفاق على عقد جولة ثالثة من المحادثات في حالة تحقيق نتائج ايجابية على صعيد قضية التفتيش على المنشآت النووية وبسبب عدم تحقيق تقدم في هذه القضية ووفاة الجنرال كيم ايل سونج في تموز(يوليو) ١٩٩٤ تم تأجيل الجولة الثالثة من المحادثات التي كان مقرراً لها شهر اذار(مارس) ١٩٩٤ وبواسطة الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر تم التوصل الى اتفاق الإطار في عام ١٩٩٤ .(٥٦)

أجرت كوريا الشمالية تجارب نووية عدة تحت الارض في موقع تجاربها بونجي ري، كانت التجربتين الأوليتين في عام ٢٠٠٦ وفي عام ٢٠٠٩ ومن المحتمل انها استخدمت سلاحاً نووياً من البلوتونيوم وهما بزنة اقل من ١ كيلوطن و٢- ٧ كيلوطن تباعاً (وللمقارنة فسلاح البلوتونيوم الذي ألقي على ناجازاكي في عام ١٩٤٥ كانت زنته ٢١ كيلوطن) . فيما كانت زنة التجربة الثالثة أعلى – قدرها احد الخبراء بأنها تقريبا بين ٥- ١٥ كيلوطن- بينما قدر مسح الاستخبارات الوطنية الكورية الجنوبية ان التجربة الرابعة بلغت ٦ كيلوطن . ولم تعرف المواد المشعة التي استخدمت في التجربة الثالثة بشكل مؤكد لأن كوريا الشمالية ختمت موقع التجربة لمنع اي غازات منبهة من الانبعاث ويعتقد محللون ان اليورانيوم أو البلوتونيوم قد استعمل بشكل مقبول وعموما يعتقد العديد ان التجربة الثالثة استخدمت احتمالاً اداة مستندة الى اليورانيوم بسبب مخزونها المحدود من البلوتونيوم واحتمال تنامي مخزون اليورانيوم عالي التخصيب .(٥٧)

وفي تبرير قيامها بالتجارب النووية بشكل متكرر أعلنت وزارة خارجية كوريا الشمالية في ٢٠ تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠١٧، أنها ستواصل تجاربها النووية من أجل حماية نفسها من الولايات المتحدة وقال المسؤول في معهد الدراسات الأمريكية بوزارة الخارجية لكوريا الشمالية، نام هيوك زين، خلال مؤتمر موسكو حول عدم الانتشار النووي، إن "جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية تقتنع من جديد بأن تطوير الأسلحة النووية طريق

صحيح . ونحن نعتزم أكثر فأكثر إجراء التجارب النووية من أجل احتواء الخطر النووي من قبل الولايات المتحدة" واعتبر أن أعمال بلاده لا تقوض نظام عدم الانتشار . وقال: "جهودنا مركزة على الدفاع ونحن لا نقف ضد مبادئ العلاقات الدولية، ولذلك فان تجاربنا لا يجب أن تتعرض للانتقاد" . (٥٨)

الخاتمـــــة

إذا كان البرنامجان العربي والإيراني قد انطلقا سويا في عقد الخمسينيات فقد اختلف مسارهما ، وتوقفت الخطى بالمشروع العربي رغم أن نظيره الإيراني لم يكن في مأمن من الحروب والنزاعات والثورات الداخلية والصراع مع جماعات المعارضة ولا نجا من الضغوط الدولية ولا ينطلق حرمان العرب من التقنية النووية من مبررات الخوف على إسرائيل فحسب، ولا من مخاطر تقديم التقنية النووية لحكومات متسلطة تتنازعها جماعات المعارضة الإسلامية، ولا من اعتماد القرصنة أسلوبا لاقتناص الحكم من الآباء والإخوة، بل السبب في حقيقته هو عدم وجود إرادة لا بل عدم وجود نية لإقامة هذا المشروع . ان على صانعي القرار في البلدان العربية ان يدركوا ان قضية انتشار الاسلحة النووية في الشرق الاوسط هي اولا وقبل كل شيء قضية عربية اي انها قضية تهم كل البلدان العربية على السواء وانها ليست قضية مصرية أو سورية او لبنانية فموقف البلدان العربية بشان السلاح النووي في الشرق الأوسط تخدم الطرف المضاد واقل ما يمكن قوله في هذا الصدد ان اختلاف الرؤى بين الدول العربية ليس فقط في المجال النووي بل في مجالات عديدة قد افقدها القدرة التفاوضية السياسية اللازمة تجاه إسرائيل وحتى على مستوى المحافل الدولية وفي الوقت نفسها ضاف لإسرائيل وزنا اكبر في هذا المجال . وعلى الرغم من التنازلات السياسية العديدة والمتنوعة التي قدمتها البلدان العربية لإسرائيل فقد تبين فشل المدخل السياسي – الدبلوماسي العربي في التوصل الى اقناع اسرائيل بمراجعة سياستها النووية والانضمام الى اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية فاذا كان السلاح النووي عامل اللاستقرار فهو في الوقت نفسه في حالات معينة عامل استقرار وهذا ما ينطبق على منطقة الشرق الاوسط .

ان تبني البلدان العربية لسياسة الردع المتبادل عن طريق تطوير مشاريع عسكرية نووية وبالنظر الى الوظيفة السياسية للسلاح النووي سيكون اضافة لا يستهان بها الى القدرة التفاوضية العربية واعطائها وزنا أفضل مما هي عليه اليوم، كما سيمكن البلدان العربية من كسر الاحتكار النووي الاسرائيلي وادارة أفضل

للعلاقات الدولية في المنطقة . وفي حالات قصوى سيدفع السلاح النووي العربي بالدول المعادية للتفكير أكثر من مرة قبل اتخاذ اي اجراء غير مرغوب فيه .

لا يبقى لنا في النهاية إلا أن نقارن بين مشروعين، أحدهما مفتقر إلى الإرادة ناظر تحت قدميه، وآخر ينظر إلى مرمى البصر ويراوغة استراتيجية، وإن احتال بالحجة النفطية، فمن كان له حيلة فليحتل بها . لقد بدت الحقيقة واضحة جلية في ان هناك اخفاقاً صريحاً في الحد من انتشار الاسلحة النووية فهناك أطراف اقليمية مدججة نووياً مثل اسرائيل والهند وباكستان والقائمة تستطيل بينما تحولت المعاهدات الدولية الى مجرد نصوص أدبية تفتقر الى قوة الالزام والى ارادة التفعيل فلم تكن الارادة الامريكية حرة ومرسلة واعترضتها مناوأة دولية سمحت بالكثير كما سمحت أيضا بالقنبلة النووية الاسرائيلية . ان اي حديث عن نظام عالمي هرمي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية هو أمر مشكوك فيه فالنظام العالمي الهرمي يفترض دورة مركزية للمعلومات واذا كانت واشنطن تفتقر الى كل المعلومات فهي مضطرة الى الدخول في مساومة المعلومات مع آخرين والذي يهيمن لا يساوم والذي يساوم لا يهيمنون ثم فان المسألة النووية تفجر من داخل المخطوط الهرمي للنظام العالمي الجديد وتشق بالتالي مسارات جانبية لنظام عالمي شبكي تتفرع خيوطه بنظم اقليمية مدارية ومن بينها النظام الاقليمي في الشرق الأوسط ومن هذا المنظور ينبغي إعادة قراءة الاشكالية النووية في المنطقة بكل اسقاطاتها السياسية . وفي النهاية قد يرى البعض ان الحديث عن الخيار النووي العربي ومتطلباته قد ابتعد كثيراً عن الواقع وأنه خرج عن إطار توصيفه بالأمنيات الى الخيال لا انه في اعتقادي ان تراث البشرية الذي بدأ من اختراع العجلة وصولاً بها الى القمر كان ذلك كله في بدايته عبارة عن خيال تحقق بعد حين وهنا لن تكون مذنبين ان اطلاقنا خيالنا دون ان نمل عسى ان يتحقق ذلك في يوم مالا ان خيالنا ورؤيتنا للحلم يجب الا تبتعد كثيراً عن أرض الواقع لترى ما يواجهنا من تحديات وتهديدات لا تعد ولا تحصى .

المصادر والهوامش

١. صدقة يحيى مستعجل. الامكانات النووية للعرب واسرائيل ودورها في الصراع العربي- الاسرائيلي. مطبوعات للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣. ص١٤٥.

٢. محمد نبيل فؤاد طه، الاسلحة النووية وأولويات الامن القومي في ضوء امكانات بناء قوة نووية عربية، في محمد ابراهيم منصور(محرراً)، الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت) ومركز دراسات المستقبل(القاهرة)، الطبعة الاولى. ٢٠٠١، ص٣٤٧.

٣. صدقة يحيى مستعجل، مصدر سابق، ص١٤٦.

٤. المصدر نفسه. ص١٥٢- ١٥٣.

٥. محمود بركات، افاق استخدام الطاقة النووية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، مصدر سابق، ص٢٢٨- ٢٢٩.

٦. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، بيت الحكمة العراقي، الطبعة الاولى. ٢٠٠٩، ص١٨٣- ١٨٤.

٧. محمد نبيل فؤاد طه، مصدر سابق، ص٣٤٨.

٨. ممدوح حامد عطية، اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين؟ الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤. ص٤١.

٩. زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الاوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق الدولية. القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص١٨٤- ٢٠٤، ايضاً: - وليم بوروس وروبرت ويندرم، اسلحة الدمار الشامل، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية. عمان، الطبعة الأولى،١٩٩٤، ص٢٧٧- ٢٨٢.

١٠. زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص١٨٦.

١١. ممدوح حامد عطية، مصدر سابق، ص٤١.

١٢. زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص١٩٣- ١٩٤.

١٣. المصدر نفسه، ٢٠٤.

١٤. زكريا حسين، الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة، في محمد ابراهيم منصور(محرراً)، مصدر سابق، ص٣٢١.

١٥. عماد خدوري، سراب السلاح النووي العراقي مذكرات واوهام. الدار العربية للعلوم، بيروت. الطبعة الأولى، ٢٠٠٥. ص٥٧-٥٨.

١٦. زينب عبد العظيم محمد، مصدر سابق، ص٨٨.

١٧. ممدوح حامد عطية، مصدر سابق، ص٦٣- ٦٤.

١٨. عماد خدوري، مصدر سابق، ص ٨٥- ٨٦.

١٩. زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص٨٩- ٩٠.

٢٠. عماد خدوري، مصدر سابق، ص١٠٥.

٢١. المصدر نفسه، ص١٠٤- ١٠٧.

٢٢. نقلاً عن: وليم بوروس وروبرت ويندرم، مصدر سابق، ص٣٣.

٢٣. نقلاً عن: زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص٩٥.

٢٤. وليم بوروس وروبرت ويندرم، مصدر سابق، ص٣٤- ٣٥.

٢٥. زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص٩٦.

٢٦. وليم بوروس وروبرت ويندرم، مصدر سابق، ص١٩- ٢١.

٢٧. زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص٩٠- ٩١.

٢٨. مذكرات جورج دبليو بوش، قرارات مصيرية، ترجمة سناء حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢نص٣٠١.

٢٩. هانز بليكسن، نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥. ص١٥- ١٧.

٣٠. نقلاً عن: وليم بوروس وروبرت ويندرم، مصدر سابق، ص٤٨- ٤٩.

٣١. مذكرات جورج دبليو بوش، مصدر سابق، ص٣٤٩.

٣٢. زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص٨٧– ٨٨.

٣٣. جميس نويز، البرنامج النووي الايراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في البرنامج النووي الايراني الوقائع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧. ص٩٢.

٣٤. عاطف عبد الحميد، الخيارات العربية امام برنامج إيران النووي ٢٠٠٦/٤/٢٧، المصدر: الجزيرة. نت.

٣٥. محمد نبيل فؤاد طه،م صدر سابق،ص٣٥٨.

٣٦. زكريا حسين، مصدر سابق، ص٣٢٠– ٣٣١.

٣٧. جميس نويز، مصدر سابق، ص٧٩–٨٠.

٣٨. ممدوح حامد عطية، مصدر سابق، ص٤٩–٥٠.

٣٩. زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص١٦٥.

٤٠. شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الاولى. ٢٠٠٧، ص٨٥.

٤١. زينب عبد العظيم، مصدر سابق، ص١٦٧– ١٧٥.

٤٢. ستار جبار علاي، الأحزاب والتيارات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية: اتجاهاتها وتأثيرها في الحياة السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، ب روت، كانون الثاني(يناير)٢٠١٧. ص١٤٣– ١٤٤.

٤٣. اسامة ابو ارشيد، الولايات المتحدة الامريكية واتفاق الإطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والاثمان، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥. ص٢.

٤٤. فاطمة الصمادي، النووي الإيراني": هل تنجح جهود صياغة النص النهائي؟ ٨ ايار(مايو)٢٠١٤. المصدر:
http://www.sharghdaily.ir/Modules/News/PrintVer.aspx?Ne

٤٥. المصدر نفسه.

٤٦. جميس نويز، مصدر سابق، ص٩٦.

٤٧. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني، مصدر سابق. ١٨٧– ١٨٨.

٤٨. وليم بوروس وروبرت ويندرم، مصدر سابق، ص٨.

٤٩. رفعت لقوشة، المسألة النووية والاسقاطات السياسية: منظور رؤية (مقاربات دولية وشرق اوسطية)، في محمد ابراهيم منصور(محررا)، مصدر سابق، ص٣٣٦.

٥٠. سعد حقي توفيق. . الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار زهران، عمان، ٢٠٠٨، ص١٣٠.

٥١. وليم بوروس وروبرت ويندورم، مصدر سابق، ص٣٧٤– ٣٧٥.

52.Mary Beth Nichtin.North Korea Nuclear Program:Ticnical Iessues.CRS Report for Congress.May292009.p7 .

٥٣. نقلا عن: وليم بوروس وروبرت ويندورم، مصدر سابق، ص٣٧٤– ٣٧٥.

٥٤. وليم بوروس وروبرت ويندرم، مصدر سابق، ص٣٧٨– ٣٨٨.

٥٥. ستار جبار علاي، الارض المحرمة، كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٤٣.

٥٦. مي عبد الرحمن محمد غيث، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (١٩٩١– ٢٠٠٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٨٩.

57.Daniel Wertz and Matthew McGrath North Korea's Nuclear Weapons ProgramNCNKThe National Committee On North KoreaJanuary 2016p4.

٥٨. كوريا الشمالية: نواصل التجارب النووية لحماية أنفسنا ٢٠ أكتوبر ٢٠١٧، المصدر: http://www.akhbarelyaom.com